قراءات ومراجعات

مراجعة لكتاب

الحضارة الإسلامية: أسباب الانحطاط والحاجة إلى الإصلاح*

تأليف: محمد عمر شابرا**

عبد الله عطا محمد عمر***

يُقَسِّم ابن خلدون التاريخ إلى ظاهر وباطن، وهو ما يعبّر عنه بفلسفة التاريخ، فالتاريخ ليس أحداثاً فحسب، بل هو سجل لمسيرة البشرية الطويلة، يندمج فيه الماضي بالحاضر، ويفتح آفاقاً للمستقبل، وهو مرآة تعكس الأحداث المقترنة بنشوء الأمم والحضارات وانهيارها، وهو ما يدعو إلى ضرورة الغوص العميق في أحداث التاريخ لأخذ العِبر منها، واكتشاف القوى الكامنة وراء الظواهر التاريخية كافة.

القرآن الكريم يدعو البشرية إلى تأمل التاريخ، والتفكر في العوامل المعنوية والمادية المسببة في ارتقاء الأمم وانحطاطها، ويدعو كذلك إلى فهم المراد الإلهي الذي يتجلى في العمليات التاريخية المتعاقبة. ويقدم القرآن الكريم رؤية على أن رسالة الإسلام رحمة للبشرية، غير أن العالم الإسلامي يعيش واقعاً لا ينسجم مع هذه الرؤية، فقد توالت عليه أسباب الانحطاط، مما أبعده عن تحقيق هذه الرؤية.

---

* شابرا، محمد عمر. **الحضارة الإسلامية: أسباب الانحطاط والحاجة إلى الإصلاح**، فرجينيا: منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط١، ٢٠١٢م.

** مستشار المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة، وله العديد من المؤلفات والإسهامات في مجال الاقتصاد والتمويل الإسلامي التي نالت شهرة واسعة في أوساط المهتمين بالاقتصاد والتمويل الإسلامي.

*** دكتوراه في الحديث الشريف وعلومه، باحث ومحقق، له دراية واهتمام بتحقيق كتب التراث، وله تركيز وعناية بأسباب النهوض الحضاري. البريد الإلكتروني: dabd_alali2010@hotmail.com

تم تسلّم القراءة بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٩م، وقُبلت للنشر بتاريخ ٢٠١٤/١/١٥م.

يُعد هذا الكتاب لمؤلفه الخبير الاقتصادي (محمد عمر شابرا) دراسةً متعددة الاختصاصات، يركز فيه على أسباب انحطاط المسلمين، ويحدد العناصر الرئيسة لاستراتيجية شاملة متوازنة للإصلاح، وإعادة البناء، التي تكمن في الرؤية الإسلامية، المتضمنة للمعاني الأخلاقية، والروحية، والتصورية، والسياسية.

وقد سعى المؤلف في هذا الكتاب إلى التصدي للمشكلات المعقدة المتعلقة بالربط بين الاقتصاد والمجتمع والتاريخ، واعتمد فيه إلى حد كبير على تجربة ابن خلدون ونموذجه المتعلق بالتغيير الاجتماعي الاقتصادي، الذي يوفر مفتاحاً لفهم الماضي من أجل التخطيط للمستقبل. ويرى المؤلف أن نموذج ابن خلدون يمثل واحداً من أشمل النماذج لفهم صعود الحضارات وانهيارها، لا سيّما الحضارة الإسلامية؛ إذ قام بتحليل المعطيات التاريخية بفكر ثاقب ورؤية فلسفية، وتفحص نقاط القوة والضعف في المجتمع البشري في ضوء القيم والمبادئ، وطرق تطبيقها على مر التاريخ.

قسَّم المؤلف كتابه إلى تسعة فصول، أجاب في المقدمة عن بعض الأسئلة الحاسمة حول أهم العوامل التي أوصلت العالم الإسلامي إلى هذا المستوى من الضعف، مما جعله يصل إلى مرحلة تاريخية صعبة، يعاني من الفقر والبطالة واختلالات اقتصادية كلية، ويقبع في موقع متخلف عن البلدان النامية. ومن هذه الأسئلة المهمة التي حاول الإجابة عنها: هل كان الإسلام يقوم بدور إيجابي في نهضة المسلمين؟ وما الذي يمكن عمله لإصلاح العالم الإسلامي وتمكينه من النهوض ثانية؟ ولماذا لم يتمكن المسلمون من فعل ذلك؟ وغيرها من الأسئلة. لا سيما أن وتيرة الانحطاط ازدادت أخيراً إلى أن وصلت أدنى نقطة لها في هذا العصر.

وقد شدَّد الإسلام كثيراً على دور البشر في تحقيق تنميتهم، وأكد على ضرورة أن تكون ثمار التنمية موزعة بالإنصاف على جميع أفراد المجتمع، لتمكينهم من تلبية احتياجاتهم المادية وغير المادية، وزيادة مدخراتهم من أجل الاستثمار، وتطوير مؤسساتهم الاجتماعية والاقتصادية والقضائية والسياسية، مما يؤدي إلى تقوية دوافعهم للعمل الجاد والفاعل، ويقود إلى مزيد من التنمية.

ولعل التربية الصحيحة للأطفال هي أحد أهم العوامل المرتبطة بالتنمية الأخلاقية والجسدية والفكرية للأفراد، كما يرى المؤلف، وهو ما يتعلق بالأسرة وزيادة الاهتمام بأفرادها، من خلال التعليم في المدارس والكليات، المصحوب بجهود الأساتذة الأكفاء، في ظل وجود حرية الفكر والتعبير، وتجنب الصراعات والمجابهات الفكرية، لأنها تؤدي إلى تحول الجهود إلى غير أنشطة البناء والإصلاح، وثمة عامل آخر يساعد على تحقيق هذه النهضة، يتمثل في إيمان الناس العميق بسلامة القيم الإسلامية واستعدادهم للالتزام بها طوعاً دون إكراه، وإيمانهم بالدور الفاعل الذي تتولاه السلطة الحاكمة في الأمة الإسلامية في تطبيق هذه القيم، قال ﷺ: "إن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن."[١]

يرى المؤلف أن ابن خلدون كان قد شعر الحاجة نفسها عندما كتب مقدمته، وأنه كان يعيش أزمة صعبة نشأت عن التفسخ الذي أصاب المجتمع في ذلك العصر، من تدهور في الأحوال الاجتماعية والسياسية، وكان يرى أن المستقبل يشبه الماضي، وأن الماضي أشبه بالحاضر كتشابه الماء بالماء، فمن الممكن التنبؤ بالمستقبل من خلال تحليل الماضي، فعلم التاريخ لا يقتصر على تسجيل الأحداث فحسب.

الفصل الأول من الكتاب جعله المؤلف حول نظرية ابن خلدون في التنمية والانحطاط، بدأه بنص نصيحة قُدمت لأحد الملوك، تقول: (أيها الملك! إن الملك لا يتم عِزّهُ إلا بالشريعة، ولا قوام للشريعة إلا بالملك، ولا عزّ للملك إلا بالرجال، ولا قوام للرجال إلا بالمال، ولا سبيل إلى المال إلا بالعمارة، ولا سبيل للعمارة إلا بالعدل، والعدل هو الميزان المنصوب بين الخليقة، وجعل له قيّماً وهو المِلك). لعل مقدمة ابن خلدون برمتها هي تفصيل لهذه النصيحة، وهي خلاصة نموذجه، فهذه النصيحة تتركب من ثماني كلمات ارتبط بعضها ببعض، وارتدت أعجازها إلى صدورها.[٢]

---

[١] شابرا، **الحضارة الإسلامية: أسباب الانحطاط والحاجة إلى الإصلاح**، مرجع سابق، نقلاً عن:
– الخطيب البغدادي، علي بن أحمد. **تاريخ بغداد**، بيروت: دار الكتب العلمية، ج٤، ص١٠٧.

[٢] ابن خلدون، عبد الرحمن. **المقدمة**، القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر، ط٢، ١٩٧٩م، تحقيق: علي عبدالواحد وافي، ج١، ص٣٣٣. وهذه النصيحة أسداها الموبذان إلى بهرام. وهي عند المسعودي في مروج الذهب، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٥م، ج١، ص٢٦١.

وتكمن قوة هذا النموذج في تعدد فروع المعرفة فيه؛ إذ يشمل: السياسة والسلطة، والمعتقدات والشريعة، والثروة ومخزون الموارد، والتنمية والعدل، بطريقة مترابطة تؤثر كل واحدة منها في الأخرى.

والتنمية تشمل: التنمية البشرية والاقتصادية، التي لا يمكن أن تتحقق إلا بدعم أخلاقي واجتماعي وسياسي، وإذا لم يتوفر هذا الدعم فإن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تكون تنمية مستدامة.

والتنمية غير ممكنة كما يرى ابن خلدون دون العدل، والعدل مهم للعمارة، قال: "إن الظلم مؤذن بخراب العمران."[٣] ويؤدي العدل بهذا المعنى الشامل إلى تعزيز العصبية والتماسك الاجتماعي عبر ضمان الوفاء بالالتزامات المتبادلة، مما يساعد على إيجاد الثقة والتعاون، وإن انعدام العدل يؤدي إلى توليد السخط بين الناس، ويفكك تضامنهم، ويؤدي في النهاية إلى تفتت المجتمع وانحطاطه.

وعن دور المؤسسات الحكومية يرى ابن خلدون أن من مقتضيات العدل وجود بعض قواعد السلوك التي هي عبارة عن معايير موجودة في جميع المجتمعات، ويتمثل الأساس الأول منها في الشريعة ولزوم ما أنزل الله في كتابه من أمر ونهي، وحلال وحرام، فالشريعة تنطوي على قواعد السلوك، ولكنها لا تستطيع تنفيذها بنفسها، فالسلطة السياسية هي المسؤولة عن تنفيذ ذلك من خلال توفير الروادع، وكان ابن خلدون يرى أن "علاقة السلطة السياسية بالحضارة مثل علاقة الشكل بالمادة."[٤]

وتعتمد الثروة على تقسيم العمل والتخصص، ولا يحصل هذا التقسيم إلا في ظل وجود أسواق منظمة وحول هذه المعاني يسهب المؤلف في بيان العلاقة بين ارتفاع الدخل والعوائد الضريبية من جهة، وزيادة الأسعار وازدياد التعداد السكاني من جهة أخرى، في كلام يصعب حصره، وعلاقة كل ذلك بكيفية معالجة الدول لذلك، وأثره في فرض المزيد

[٣] ابن خلدون، **المقدمة**، مرجع سابق، ص٢٦٢.

[٤] شابرا، **الحضارة الإسلامية: أسباب الانحطاط والحاجة إلى الإصلاح**، مرجع سابق، نقلاً عن:
– ابن خلدون، **المقدمة**، مرجع سابق، ص٣٤٣.

من الضرائب، مما يؤدي إلى تأثر العمل والكسب سلباً لدى المزارعين والتجار، فتنخفض التنمية ويزداد الكساد، وتتسارع قوى الانحلال.

أما في مجال بيان العلاقة بين العِلّة والمعلول، وهو ما يمكن التعبير عنه بسؤال مفاده: هل تعني آلية إطلاق انحطاط مجتمع ما، هي ذاتها آلية إطلاق الانحطاط في جميع المجتمعات؟ اهتم ابن خلدون بآلية الإطلاق المتمثلة في السلطة السياسية، وكان يرى أنها هي التي كانت وما تزال مؤثرة في معظم البلدان الإسلامية، وقد أدت هذه الآلية إلى إساءة استخدام الموارد العامة، من أجل تحقيق العدل والتنمية.

ومن الأمثلة على هذا: مسألة (حق الملكية) التي فسَّر بها نورث (North) وتوماس (Thomas) سبب ازدهار العالم الغربي، كانت الملكية موجودة في معظم المجتمعات، ولا سيما في العالم الإسلامي، لكنها لم تؤد إلى تحقيق التنمية، فالمحاسبة السياسية الناجمة عن الديمقراطية التي عملت بوصفها آلية إطلاق لم تكن كافية لفرض حقوق الملكية والعدل، وهو ما أدى إلى عجز التنمية.[٥]

أما **الفصل الثاني**، الذي خصصه المؤلف في بيان أهم العوامل التي ساهمت في نهضة المسلمين، فقد أدى الإسلام دوراً إيجابياً بوصفه آلية إطلاق في نهضة المجتمعات الإسلامية، وقد اتفق على فاعلية هذا الدور أهل الشرق والغرب، فكيف استطاع الإسلام تحقيق ذلك التغيير الثوري في المجتمع؟ وتتمثل إجابة المؤلف على هذا السؤال في أن الإسلام ساعد في توجيه عوامل التطور كافة وتنشيطها إيجابياً؛ إذ حاول النهوض بالناس أخلاقياً ومادياً، واهتم بإصلاح المؤسسات كافة التي تؤثر فيهم، وجعل كل الأفراد متساويين بوصفهم مستخلفين لله، مما أضفى عليهم شعوراً بالكرامة واحترام الذات، بصرف النظر عن عرقهم، أو جنسهم، أو ثروتهم.

اهتم الإسلام بجميع أطياف المجتمع، ومنح المرأة مكانة رفيعة، ودعا الرجال إلى حسن معاملتهن، وجعل الرعاية والتربية المناسبة للأطفال أحد أهداف الشريعة، وأضفى

[٥] المرجع السابق، ص٦٢.

منزلة لكل من المزارع والتاجر، وأوجد توازناً بين جوانب الحياة المادية والروحية، واستبدل الولاء لله بالولاء للقبيلة، وعطف على المحرومين، ورفع من قيمة الضعفاء والمضطهدين، ليس بإقصاء الأغنياء والأقوياء، ولا بإلغاء الملكية الخاصة، بل بضمان العدل والرفاه للجميع، وضمان الحرية لكل فرد ضمن حدود نظامه الأخلاقي، ومنع الفساد والاستبداد، وأقام نظاماً قضائياً يطبق فيه القانون على الكبير والصغير، كل هذا ساهم في تعميق ولاء الناس لدينهم، وأوجد حافزاً لتمثل تعاليمه، وتطبيق أحكامه، وهذا ما جعل شاتز ميلر يقول: "إن جميع العوامل التي مكنت أوروبا من النجاح كانت متوافرة للإسلام قبل ذلك بزمن طويل."[٦]

أما الازدهار الحضاري، فقد انتقل في ظل الحكم الإسلامي إلى القطاعات كافة، وأدى إلى توسع كبير للتمدُّن، وحقق المجتمع الإسلامي نقلة من ميدان الزراعة إلى الصناعة، وأوجد أبعاداً مهنية لم تكن معروفة من قبل، وأدّت حرية حركة البضائع والعمالة إلى توسع التجارة الداخلية والخارجية، وتم إرساء علاقات تجارية داخل العالم الإسلامي وخارجه.[٧]

وتحت عنوان التقدم الفكري تحدث المؤلف عن أثر الازدهار الريفي والحضري في وجود ثقافة مزدهرة ومتنوعة، مما أدى إلى جعل العالم الإسلامي ملتقى العلماء من الميادين والاتجاهات كافة، وكان النقاش يدور حول جميع المسائل الفكرية، مما أدى إلى حصول تقدم فكري شامل.

أما الفصل الثالث، فخصصه المؤلف للحديث عن أهم العوامل المسؤولة عن انحطاط المسلمين، حيث جعلها عشرة عوامل، أكد في بدايتها أن تخلي المسلمين عن حقيقة إسلامهم هو من أهم تلك الأسباب، وأكد كذلك أن المسلمين ما زالوا يستلهمون الرؤية الإسلامية التي يكون فيها الفرد مرتبطاً بالآخرين بروابط الأخوة الإنسانية القوية؛ رؤية يسود فيها العدل وتبقى الأسرة قوية.

---

[٦] شابرا، **الحضارة الإسلامية: أسباب الانحطاط والحاجة إلى الإصلاح**، مرجع سابق، ص٧١.

[٧] المرجع السابق، ص٧٨.

ويرى المؤلف أن مما يحسب للإسلام أنه بالرغم من الاضطرابات السياسية وانحلال البلدان، والانحطاط الاقتصادي، فإن الإسلام ما زال يُلهم الناس.

في كلامه عن العامل الأول من هذه العوامل يسأل المؤلف سؤالاً استنكارياً: هل كان الإسلام في يوم من الأيام سبباً في انحطاط المسلمين؟ ذلك أن هناك بعض المؤسسات الإسلامية التي يزعم بعض المستشرقين مثل: كوران (Kuran) أن لها تأثيرها غير المقصود في إيجاد بعض العوائق أمام التنمية الاقتصادية، وأنها معادية للنمو، وهو ما يندرج تحت العامل الثاني من عوامل الانحطاط، ومن بين هذه المؤسسات التي قد تتهم في مثل هذا الدور؛ نظام الإرث الإسلامي، ومؤسسة الأوقاف الإسلامية، إذ يزعم (كوران) أنهما حالا دون تراكم رأس المال، وتأسيس الشركات.

يرد المؤلف على المستشرقين بأن نظام الإرث الإسلامي المنصف لم يسمح بتجذّر نظام توريث الابن البكر وحده وهو ما يعرف بـ(نظام البكورة)؛ إذ يرى بعض المستشرقين أن هذا النظام الغربي كان سبباً من أسباب الثورة الصناعية.[٨]

أما العامل الثالث كما يسميه المؤلف فهو الكيان القضائي والمسؤولية المحدودة، حيث يتفق مع كوران في تأكيده على ضرورة وجود كيان قانوني ذا مسؤولية محدودة من الشركاء من أجل الاستثمار، ولعل أقرب مثال على مثل هذا الكيان هو بيت المال والوقف، فمفهوم المسؤولية المحدودة كان موجوداً على شكل المضاربة، حيث يرى المؤلف أن من غير الواقعي أن نتوقع وجود شيء لازم للتنمية وليس موجوداً في القرآن أو السنة، وذلك لأن كل ما هو غير محرم بنص فهو مباح، والأشياء المحرمة صراحةً قليلةٌ جداً، ولذا فإن هناك إمكانية كبيرة لتطوير المؤسسات اللازمة لتعزيز التنمية، وقد حدث مثل هذا كثيراً في تاريخنا الطويل، كما يعترف (كوران) بذلك؛ إذ يقول: "إن السمات الاقتصادية المميزة للحضارة الإسلامية التقليدية قد تطورت عبر القرون الثلاثة التالية."[٩]

[٨] المرجع السابق، ص٨٢-٨٣. وهو موضوع طويل، ذكر المؤلف بعض وجوهه، وأسهب في توجيهها، وأبان ما فيها من عوار، مما لا يتسع المجال لذكره، وكانت خلاصته فيه أن تركيز الثروة يُشكل عقبةً في وجه تحقيق العدالة، وإن غياب نظام البكورة له أثره المفيد في تحقيق التنمية؛ إذ يقرر المؤلف أن ادعاءات المستشرقين لم تثبت بأن نظام البكورة قد ساهم في نشوء المشاريع الكبيرة في الغرب، إنما كان هذا النظام يخدم احتياجات النظام الإقطاعي بالدرجة الأولى، عبر التأكيد على عدم تقسيم الإقطاعية بين الأبناء العديدين للشخص المُقطِع أو المستأجر.

[٩] المرجع السابق، ص٨٧. نقلاً عن:

أما مؤسسة الوقف في العالم الإسلامي –وهو العامل الرابع– فقد نشأت منذ العهد الأول، وكان لها شأن في تطوير المجتمعات الإسلامية؛ إذ وفّر الوقف مجموعة واسعة من الخدمات الاجتماعية، تضمنت الصحة، والتعليم، وبناء المساجد، والمشافي، والطرق والجسور والآبار، ودور الأيتام، ومساكن الطلاب والمعلمين.

وعن أثر الانحلال الأخلاقي، وهل يُعد ذلك سبباً في انحطاط المسلمين؟ أجاب المؤلف عن ذلك بالنفي، وهو العامل الخامس من وجهة نظر المؤلف، وقد استخدم في نفيه ذلك الإطار التحليلي لديناميات ابن خلدون الاقتصادية والاجتماعية؛ فـ"المقدمة" تجعل المرء يخلص إلى أن الانحلال الأخلاقي كان معلولاً وليس علةً، ذلك أن غياب البيئة الصالحة التي يتوفر فيها التعليم الأخلاقي، وغياب المؤسسات السياسية والقانونية لضمان العدل وتطوير الإمكانات البشرية الكاملة، ربما كان هو العامل الرئيس الذي أدى إلى الانحطاط الأخلاقي للشعوب.

أما العامل السادس فيكمن في بداية انعدام الشرعية السياسية، وهل هي التي أطلقت الانحلال؟ فإذا لم يكن الإسلام ولا الانحلال الأخلاقي قد عملا فعلاً على انحطاط حضارة المسلمين، فما هو سبب فقدان الروح الإسلامية؟ لتجنب الإفراط في التفاصيل يرى المؤلف أن التحليل ضمن كتابه سوف يقتصر على البلدان الإسلامية المركزية التي حكمها الأمويون والعباسيون، والمماليك والعثمانيون. ويرى أن الانحراف الذي حصل بالتوريث الأموي زرع بذور اللاشرعية السياسية، وفيه خرق للضرورة الأخلاقية للخلافة والشورى، وانتهاك ولّد كثيراً من الاستياء في المجتمع الإسلامي.[١٠]

من الأسباب المؤثرة في تعطيل التنمية كما يراها المؤلف؛ ما يتعلق بالخلافة التي هي شكل من أشكال الحكومة، وهو العامل السابع من هذه العوامل؛ إذ يرى المؤلف أن الشريعة تركت الباب مفتوحاً لانتخاب الخليفة من قبل الشعب، وتتمثل مسؤوليته في إقامة العدل وتحقيق رفاه الناس، من خلال إدارة شؤون الدولة وفق تعاليم الشريعة وقرارات الشورى. ويقرر المؤلف أن صلاحيات القادة الذين يختارهم الشعب قديماً بالخلافة،

- Kuran, Why the Meddle East is Economiclly Underdevloped. p7.

[١٠] المرجع السابق، ص٩٤.

وحديثاً بالديمقراطية ليست مطلقة، ذلك أن الشعب نفسه وقادته ليسوا مطلقي الحرية، إنما هم ملزمون تعاقدياً بالأهداف الشرعية والقيود الأخلاقية، ولا يُسمح لهم بالانحراف عنها طالما كانوا ملتزمين بالإسلام.[١١]

يرى المؤلف أن العالم الإسلامي لم يتمكن حتى الآن من وضع إجراء معين يحقق الانتقال السليم المنتظم للسلطة، وما زال الاستيلاء على مقاليد الحكم بوساطة الانقلابات أو انتقالها بالوراثة مستمراً في معظم البلدان الإسلامية، وما زال من الصعب وجود نقد صريح من الجماهير للسياسات الحكومية، ويتحدث المؤلف حول هذا الأمر في العامل الثامن تحت عنوان توطيد اللاشرعية أو تعزيزها. وحول العامل التاسع تحت عنوان الأثر الرادع للشريعة.[١٢]

في الفصل الرابع تحدث المؤلف عن أسباب للانحطاط الاقتصادي، هي:

أولاً: العيش بما يتجاوز الموارد: وهو ما يعبر عنه باختلال التوازن المالي، ذلك أن فقدان السيطرة على المال هي من أول الأشياء الناجمة عن غياب المحاسبة السياسية، فبدلاً من اعتبار موارد الدولة أمانة وفق ما تقتضيه الشريعة، فإن الحكام يرتكبون جريمة في حق شعوبهم، بانغماسهم في الترف وإعالة الداعمين لهم، بالإضافة إلى تمويل الحملات العسكرية التي ترهق الدولة وتستنفد خزينتها.[١٣]

ثانياً: منح الإقطاعات الكبيرة: وقد بدأ مثل هذا منذ عهد الأمويين، كانوا يمنحون إقطاعات كبيرة إلى أفراد الأسرة الحاكمة، وإلى مؤيديهم، وهو خرق واضح لما كان عليه النبي ﷺ وخلفاؤه الراشدون من بعده، وقد فعل مثل ذلك العباسيون رغم وعودهم بالقضاء على الظلم والانحلال الأخلاقي الذي كان سائداً أيام الأمويين، ولكنهم لم يفوا، ثم ازداد ذلك الأمر وتسارع، وما زال في ازدياد، وكلامه في هذا يطول، وأدلته قاطعة على أثر ذلك وخطورته في غياب التنمية الاقتصادية والسياسية.[١٤]

---

[١١] المرجع السابق، ص٩٦.
[١٢] المرجع السابق، ص١٠٣.
[١٣] المرجع السابق، ص١١٠.
[١٤] المرجع السابق، ص١١٤.

ثالثاً: الضرائب الجائرة: يرى المؤلف أن ارتفاع الإنفاق الحربي أدى بالضرورة إلى ازدياد أعباء النظام الضريبي، وهو ما اضطر السلطة الحاكمة إلى الابتعاد عن مبادئ العدالة؛ إذ تعددت هذه الضرائب لتشمل الحرف والمهن، وتشمل الفلاحين والتجار، حتى باتت تقصم ظهور الناس وترهق كواهلهم، وكانت هذه الضرائب تسمى مكوساً، وهي من الأمور التي ورد النهي عنها بعدد من أحاديث المصطفى ﷺ، وكان الفقهاء عبر التاريخ يدعون إلى ضرورة إبطالها وإلغائها.

رابعاً: خفض قيمة العملة: كانت الدنانير والدراهم تُشكل أساس النظام النقدي الإسلامي الرسمي، وكان يجري سك العملات النحاسية بأحجام وأوزان مختلفة، لتلبية احتياجات العمليات التجارية الصغيرة، وكان جميع وحدات العملة تخضع للمعاينة، وقد تم إنشاء مكتب ناظر السكة في عهد الرشيد، غير أن هذا المكتب فقد فعاليته تدريجياً مع ضعف السلطة الإدارية للعباسيين، وأدى هذا إلى استبدال الفلوس النحاسية بالفضية، ولكن الصعوبات التي كانت تواجه الحكومة في ذلك الوقت أدت إلى الإفراط في إصدار العملات النحاسية، مما أدى إلى انخفاض قيمتها، والتضخم وتدهور التنمية.[١٥]

خامساً: الاقتراض الخارجي: يقرر المؤلف أن الفساد في استخدام الضرائب الذي نتج عنه خفض قيمة العملة أدى إلى الاعتماد على الدين الخارجي، خاصة في الدولة العثمانية، التي كانت مضطرة للاقتراض سنوياً، وأصبحت الحكومة العثمانية عاجزة عن دفع الفوائد عوضاً عن سداد الدين، والأسوء من ذلك أن الأموال التي كانت تقترض لم تكن تستخدم لأغراض تنموية.

سادساً: الفساد وبيع المناصب السياسية: لم يدم كثيراً اعتماد مبدأ الكفاءة في تعيين المناصب في الدولة العثمانية على سبيل المثال، ففي القرن السادس عشر بدأ السلاطين يعينون الأشخاص المفضلين لديهم، وفي كلامه على هذا الأمر استدل المؤلف بقول لطفي باشا (توفي١٥٦٣م): "يشكل فساد موظفي الدولة داءً لا شفاء منه، احذروا الفساد... يا إلهي نجنا منه."[١٦]

[١٥] المرجع السابق، ص١٢٢.

[١٦] المرجع السابق، ص١٢٦.

سابعاً: الانحطاط الاقتصادي: ذلك إن الفساد بأنواعه، وارتفاع معدلات الضريبة لا يضران بالاقتصاد وبقدرة الحكومة على تمويل التنمية فحسب، بل يؤثران في التضامن بين الحكومة والشعب، وهو ما كان له أثره الواضح في تدهور الأخلاق، وهو الذي عبر عنه الماوردي بقوله: "وليس شيء أسرع في خراب الأرض ولا أفسد لضمائر الخلق من الجور، لأنه ليس يقف عند حد، ولا ينتهي إلى غاية."[١٧]

وفي الفصل الخامس، الذي يُعد جوهر هذا الكتاب، خصصه المؤلف للحديث عن الانحطاط في العلم والتكنولوجيا، وفيه تحدث عن: الحالة التي كان عليها التعليم في القرون الأولى: وكيف كان ازدهاره يُعد أحد أسباب الرقي والنمو؛ إذ تم إنشاء عدد من الأكاديميات العلمية كما يقول المؤلف سميت بـ(دار العلوم) و(دار الحكمة)، ثم تحدث عن الجمود الذي أصاب التعليم وأسبابه، من قبيل: انخفاض دعم الدولة للعلم، وعجز القطاع الخاص عن القيام بدوره الفاعل في تولي كامل الأعباء، ثم استخدام المفكرين العقلانيين كالمعتزلة القوةَ في فرض آرائهم على الناس.[١٨]

يطيل المؤلف الحديث حول هذا الجانب، ويقرر فيه أن الصراع الحاصل بين الأفكار أدى إلى مزيد من التمزق، وأدى في النهاية إلى ضعف الحركة العقلانية، مما دفع بالعالم الأسلامي إلى المزيد من التقليدية، ومما زاد الأمر مأساوية أن التقليديين المعتدلين كانوا يتحركون نحو المزيد من المحافظة، مما صعب تحقيق المعرفة، وأدى إلى الانحطاط والتخلف.

ويرى أن من أسباب انهيار حركة التنوير في العالم الإسلامي كانت على النقيض من الأسباب التي أدت إلى نجاحها في الغرب، وأورد في هذا عدداً من الأمثلة منها: أن فساد الكنيسة في الغرب ساهم في إنجاح دعوة فولتير، وإلى زعزعة الثقة بالمعتقدات الميتافيزيقية التي كانت تمثلها الكنيسة، وهو عكس الأمر الذي كان موجوداً عند علماء المسلمين كالإمام مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد، فقد كانوا أتقياء ومستقيمين، إلخ ما قال.[١٩]

[١٧] المرجع السابق، ص١٣٦. نقلاً عن:
– الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد. **أدب الدنيا والدين**، دمشق: دار ابن كثير، ط٤، ٢٠٠٥م، ص٢٢٢.
[١٨] المرجع السابق، ص١٤٤.
[١٩] المرجع السابق، ص١٧٠.

ويرى المؤلف أن الجدال الحر في جميع القضايا التي يوجد فيها خلاف كان وما زال موجوداً بين العلماء، منذ القرن الأول، وكان كل عالم يجادل بكل قوة لإثبات رأيه.

وهكذا يخلص المؤلف إلى أن بوسع العقل اليوم أن يقوم بدور أكبر في إعادة تنظيم المجتمع الإسلامي دون الاصطدام بالوحي، شريطة أن لا تطغى الدولة، وأن يتجنب العقلانيون المجابهة واستخدام القوة، ويرى أن سبعين سنة من العلمانية في تركيا لم تنجح في زعزعة إيمان الناس بإسلامهم، ويقرر أن (القرآن والسنة) كليهما جزء أساس من النموذج الإسلامي، وكل من يدعو إلى التخلي عنهما، أو عن أحدهما فإنه يؤدي إلى إحداث رد فعل متطرف.[٢٠]

وتبقى المشكلة أن العقلانيين الجدد من وجهة نظر المؤلف لا يشكلون مجموعة متجانسة، ففيهم المعتدلون الإيجابيون، وفيهم المتطرفون الذين يرغبون في إزاحة القرآن والسنة جانباً، وإعادة بناء المجتمعات الإسلامية على غرار الغرب، في الوقت الذي نجد فيه أن الغرب نفسه ليس كلاً متجانساً؛ إذ يوجد فيه فريق ديني، وفريق مناهض للدين، وفريق ينشد لذائذ الحياة، فالعلمانيون المتطرفون يريدون أن يسير العالم الإسلامي على خطى الفريق الآخير، وبذلك فإنهم يتسببون بإيجاد الصراع والتوتر، ويستخدمون القوة في فرض آرائهم، تماماً كما فعل المعتزلة.[٢١]

الفصل السادس: الانحطاط الاجتماعي، وهو من أهم الأسباب التي أدت إلى تأخير النمو وتراجعه. وفي هذا المجال تحدث المؤلف عن أربعة مظاهر تدل على ذلك، هي: أولاً: تصدع التماسك بين السلطة الحاكمة والشعب.

ثانياً: ركود الفقه وأسبابه، وفيها أجاب المؤلف عن السؤال المهم: لماذا أصبح الفقه راكداً في القرون اللاحقة، بينما أظهر في السابق حيوية قوية؟ يقرر المؤلف أن الأمر ازداد تفاقماً جراء اضطهاد السلطة الحاكمة منذ عهد المأمون ومن بعده للعلماء، مما قلل من إمكانية قيام حوار ودّي بين الطرفين، وعلماء السلطة الذين كانوا يقبلون خدمة الحكومة

[٢٠] المرجع السابق، ص١٧٥.

[٢١] المرجع السابق، ص١٧٨.

ويرتادون البلاط الملكي فقدوا مكانتهم المعنوية، وأصبح الناس يعدّونهم طلاب مناصب دنيوية، بينما العلماء الذين كانوا يتجنبون التردد على البلاطات الملكية كانوا يسمون علماء الآخرة، هذا الانقسام أدى إلى ضرورة قيام الدولة بواجبها تجاه الطرفين.

ويرى كذلك أن ركود الفقه حال دون تطوره كنظام تكون فيه جميع أجزائه مترابطة عبر التركيز على مقاصد الشريعة ككل في مختلف ميادين الحياة البشرية، وبدأت الأحكام تصدر بالاعتماد على الحيل الفقهية في تفسير النصوص الدينية، دون إيلاء المقاصد الاعتبار الواجب،[٢٢] ولم تعد بعض المفاهيم مثل (العدالة والاستقامة) تلقى الاهتمام نفسه الذي يلقاه بعضها الآخر.

ويركز المؤلف على خطورة التعليم المزدوج الذي يفصل بين التعليم الديني والتعليم المدني. وقد أدّى هذا الفصل إلى إضعاف التضامن الاجتماعي عن طريق إيجاد فئتين مستقلتين من العلماء غير القادرين على التواصل فيما بينهم، فضلاً عن أن المناصب العليا يحوزها علماء غير ملمين بعلوم الشريعة، مما يجعل إعادة الشريعة إلى السلطة أكثر صعوبة. ويقرر المؤلف أن ما يحتاجه العالم الإسلامي هو ضرورة دمج نظام التعليم الديني مع العلماني على صعوبته، فجميع العلوم التي تساعد على جلب الفَلَاح للبشرية هي علوم دينية.[٢٣]

ثالثاً: دور الصوفية: يرى المؤلف أن انغماس الناس في شؤون الدنيا قاد بعض العلماء إلى اتخاذ منهج التصوف والزهد، وبدأ الصوفيون يجذبون المزيد من الناس، ويسيطرون على الساحة الدينية في كثير من البلدان، وكان ذلك يعود إلى تقواهم واستقامتهم.

إن الصوفيين على –حد تعبير المؤلف– ما زال يمكنهم القيام بدور مهم في البعث الأخلاقي للعالم الإسلامي، ويؤدي التصوف خدمة كبيرة في طريق الإصلاح الأخلاقي والاقتصادي والسياسي للعالم الإسلامي، أما إذا ظل الصوفيون ملتصقين بزواياهم،

---

[٢٢] المرجع السابق، ص١٨٦. نقلاً عن:

– ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم. **بيان الدليل على بطلان التحليل**، تحقيق: أحمد بن محمد الخليل، الدمام: دار ابن الجوزي، ٢٠٠٤م، ص١٣٧.

[٢٣] المرجع السابق، ص١٨٨.

بعيدين عن المشاركة والانخراط في النضال الاجتماعي الاقتصادي، فإنهم سيسهمون في إعاقة الحركة الإصلاحية الجارية.[٢٤]

رابعاً: تدهور مركز المرأة: فقد كانت المرأة في عهد النبي ﷺ تقوم بدور مهم، من خلال مشاركتها في عدد من الأنشطة الدينية، وظلت حتى العهد العثماني تحظى بملكيات لا يستطيع زوجها أن يمسها في حياتها، وكانت النساء ينشئن الأوقاف لدعم التعليم وغير ذلك من الأغراض الخيرية، وهذا يدل على امتلاكهن للعقارات، أما الصورة في الأزمان المتأخرة فهي تختلف كثيراً عما كان عليه الأمر سابقاً، فغالب النساء أمّيات محرومات من كل حقوقهن التي منحهن إياها الإسلام.[٢٥]

في الفصل السابع، الذي يتحدث عن بعض العِبَر من التاريخ الإسلامي: يرى المؤلف أن جميع مقومات الحضارة تتكاتف، لتؤدي دوراً متكاملاً مترابطاً، بما في ذلك الشعب والمعتقدات والحكومة، وقيم العدل والتنمية، وذلك بتنشئة الشعب تنشئة أخلاقية وتعليمية صحيحة، وإقامة نظام العدل والقانون، وتأمين فرص العمل المناسبة، وتوفير بيئة مناسبة لحياة الناس ومعاشهم.

هكذا كانت الأمور في بداياتها، ولكن السلطة أهملت بعدئذ في مسؤولياتها، وأخفقت في تنفيذ بعض الجوانب المهمة من الشريعة وضمان العدل والأمن، وتوفير المرافق التعليمية والصحية، مما يحتاج إليه الناس، ونتيجة لذلك تعرضت التنمية إلى انتكاسة وتدهور. وحول هذا الأمر تحدث المؤلف عن عدد من هذه العِبَر التي ينبغي دراستها، من أهمها:[٢٦] العبرة الأولى: في طبيعة الأسباب التي جعلت الحكام يتخلون عن مهماتهم، ويهملون في مسؤولياتهم. وفي هذا تحدث المؤلف عن الحكم الأموي وما جرى فيه من أخطاء وانحراف. والعبرة الثانية: إنّ انعدام المحاسبة السياسية أفضى إلى وجود عدد من العيوب التي ألحقت الأذى بقيم العدل والتنمية على السواء، مما أدى إلى وجود تربة خصبة من عدم المساواة أمام القانون، ونشوء طبقة ذات امتيازات، لم يكن بالإمكان

[٢٤] المرجع السابق، ص١٩٠.
[٢٥] المرجع السابق، ص١٩٤.
[٢٦] المرجع السابق، ص١٩٨.

إخضاعها لضوابط الشريعة. والعبرة الثالثة: عدم تمكن السلطة السياسية من فرض رؤيتها الكونية على الشعب، وقد أدى عدم التوافق بين الحكام والعلماء إلى ضعف العلاقة بينهما، وزادت حالات التوتر والصراع، مما أدى في نهاية المطاف إلى سقوط بعض الدول، وانهيار آثار حضارتها. والعبرة الرابعة: عندما تضعف العلاقة بين السلطة والشعب، ويزيد التوتر بينهما مما يؤدي بدوره إلى تدني التنمية، ويفضي إلى سيطرة الغرباء على البلد، في هذه الحالة ينبغي على الحكومة أن تلجأ إلى استراتيجية الحوار وتقاسم السلطة وحل الصراع، وفي هذا إنقاذ للبلد، وحيلولة دون الاعتماد على القوى الخارجية، والعبرة الخامسة: يؤكد المؤلف نتيجة مفادها أن الإسلام لم يكن في يوم من الأيام سبباً في الانحطاط، ولكنه كان ولا يزال ضحية لعدم وجود المحاسبة السياسية، ولاستغلال السلطة للعلماء من أجل انتزاع فتاوى لا تنسجم مع الشريعة، وهو ما أدى إلى جمود الفقه.

وفي **الفصل الثامن**، تحدث المؤلف عن الإخفاق في الإفادة من العِبر، وهو تتمة للفصل السابع، وفيه تحدث عن أهم المستجدات التي حصلت بعد ابن خلدون؛ إذ يرى المؤلف أنه كان من المتوقع أن يكون التحليل الذي قام به ابن خلدون قد لقي استجابة ممن بعده من العلماء والحكام، غير أن هذا لم يحدث، بل لقد استمر الانحطاط في المسلمين. وفيه يقرر المؤلف أن من أهم أسباب الانحطاط هو أن العالم الإسلامي لم يتعلم من عِبَر التاريخ، فقد استمر غياب المحاسبة السياسية الذي أطلق الانحطاط حتى يومنا هذا، فالعالم الإسلامي لم يتمكن من وضع إجراء سليم لانتقال السلطة بطريقة منتظمة إلى الأكثر استقامة وكفاءة، كما لم يتمكن من الاستخدام الفاعل والعادل للموارد العامة طبقاً للشريعة.

وتحدث المؤلف عن غياب الديمقراطية، ولاحظ أنه حتى البلدان التي تطبق الديمقراطية إنما هي تعيشه بمعنى شكلي، ولم تتوطد بعد بشكل حقيقي، مقارنة مع العالم الغربي، فالعالم الإسلامي ظل متأخراً بسبب غياب محاسبة الحكام، مما تسعى الديمقراطية الحقيقية إلى توفيره. وقد أدى غياب الديمقراطية في هذه البلدان إلى تفاقم الشرور، وانعدام حرية الرأي، واستحكام الفساد، وإساءة استخدام الموارد العامة من أجل ترف الأغنياء

وأصحاب السلطة، على حساب الإنفاق على الصحة والتعليم، وإقامة البنى الأساسية وتوفير الخدمات العامة اللازمة من أجل التنمية المتسارعة.[٢٧]

وفي حديثه عن مؤشر التنمية البشرية، الذي وضعه برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة، كشف عن أن هناك (٧) بلدان إسلامية احتلت مكانة عالية، و(١٨) بلداً حصلت على درجات متوسطة، ويضم هذا المؤشر ثلاثة متغيرات، هي: متوسط العمر المتوقع عند الولادة، ومعرفة القراءة والكتابة، والناتج المحلي الإجمالي للفرد المعدل من أجل التعادل في القوة الشرائية. وهناك متغيرات أخرى مهمة كالعدل، وترابط الأسرة، والانسجام الاجتماعي، والسلام الفكري، ومكافأة الجدارة وتدني الجريمة والتوتر وانعدام معايير السلوك.

أما الفصل التاسع، وهو الفصل الأخير من الكتاب، فقد جعله المؤلف حول الحاجة إلى الإصلاح، وفيه تحدث عن نقطة البداية التي ينبغي أن ينطلق منها هذا الإصلاح، وهي النقطة نفسها التي انطلق منها رسول الله ﷺ التي تُعنى بالإنسان؛ لأنه هو المحرك في نهضة أيّة حضارة أو سقوطها.

ويشمل منهج إصلاح الإنسان -كما يراه المؤلف- عدة محاور، أهمها:

أولاً: الإصلاح الأخلاقي: وهي مهمة الأنبياء عليهم السلام، مهمة تبدو غاية في الصعوبة في هذه الأيام، وهي غريبة في بيئة العلمانيين واللبراليين، ولكنها تبقى الأهم في تحقيق التنمية المستدامة، وتحقيق الرؤية الإسلامية، ذلك أن النظرة الكونية الدينية المقترنة بالحساب في الآخرة هي التي تستطيع تحفيز الأفراد على القيام بالتضحية اللازمة. ويرى المؤلف أن التاريخ مفعم بالأمثلة عن الحالات التي وصل فيها مجتمع من المجتمعات إلى ذروته نتيجة الإصلاح الأخلاقي، والتقدم الفكري والاقتصادي تابع في العموم للإصلاح الأخلاقي.

ومن أهم طرق الإصلاح الأخلاقي: إقامة العدل والتنمية، وتخفيف وطأة الفقر، ونشر التعليم وتمويله، ذلك لأن تكاليف التعليم الباهظة تُعدّ من أهم العوائق في طريق

[٢٧] المرجع السابق، ص٢١٠.

تحقيق التنمية، فمن المهم أن يتاح التعليم عالي الجودة لجميع فئات الشعب لا سيما للفقراء منهم، وإلا فإن الأغنياء فقط هم الذين سيحصلون على التعليم العالي، وهو ما يزيد حالات عدم المساواة في الدّخل والمناصب والثروة، ويؤدي إلى الاضطرابات في المجتمعات الإسلامية. ثم تكون الخطوة التالية في الإصلاح الأخلاقي، وهو إصلاح جميع المؤسسات، بدءاً من الأسرة وانتهاءً ببقية المؤسسات الحكومية، بما فيها التعليمية، من أجل توفير تعليم عالي الجودة في جميع ميادين المعرفة، لا سيما في مجال العلوم والتكنولوجيا، وذلك لتمكين المنافسة الناجحة في الساحة الدولية.

ثانياً: الإصلاح السياسي: الذي يساعد في تقليص الفساد، والذي من شأنه أن يمكّن من الإفادة من الموارد العامة في صالح الناس، من أجل تحسين التعليم والصحة وزيادة التنمية، مما يؤدي بدوره إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، ويساعد على تحسين قطاعي الزراعة والصناعة.

ويرى المؤلف أن أنجع طريقة لتحقيق هذا الإصلاح تكمن في النضال السلمي، بعيداً كل البُعد عن أساليب العنف الذي يؤدي حتماً إلى خسائر ضخمة في كل شيء، قال تعالى: ﴿ ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِ ﴾ (النحل: ١٢٥) وإن التحسن الناجم عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي للفقراء سوف ينجم عنه وجود طبقة وسطى أوسع نطاقاً وأكثر قوة.[٢٨]

وعن الصعوبات التي تقف أمام الإصلاح، التي من أهمها: الموقف الاستبدادي للنخب الحاكمة، الذين يحاولون استخدام كل الأساليب، ليبقوا في كراسيهم، وكل الحيل لإبعاد المحاسبة الحقيقية. وبهذا الصدد فإن أفضل الطرق لتفادي ذلك تكمن في تقليص نفوذ المال والسلطة، والتلاعب في اختيار القادة السياسيين؛ لأن الإنفاق المفرط على الحملات الانتخابية يعمل لمصلحة الأثرياء، ويؤدي إلى الفساد؛ لأن الفائز يحرص على استعادة ما أنفقه خلال الانتخابات.

وأجاب عن دور الغرب في العملية الإصلاحية في الدول العربية بتأكيده أن الغرب يمكنه المساعدة في ذلك، ويمكنه القيام بدور فاعل في إعادة الديمقراطية وتعزيز النهضة

[٢٨] المرجع السابق، ص٢٢٥.

الاجتماعية الاقتصادية، وهذا لمصلحته في المدى الطويل، ذلك أن من شأنه أن يوسع نطاق السوق من أجل الصادرات المتبادلة.

ويتعين على الغرب أن يدرك في ظل العولمة أن العالم الإسلامي الذي يقدر عدد سكانه من ١,٣ إلى ١,٨ مليار ليس كياناً كلياً متجانساً، ففيه تنوع كبير في الثقافات والأنماط السلوكية؛ فيه المتطرفون وهم قلة، وفيه العقلاء، وهم الغالبية العظمى في المجتمع المسلم، وأن يدرك أن جميع الشعوب تحب الدين وتحيا بالقيم، وأن أي جهد يبذل لفرض ثقافة غربية لن يكون مقبولاً، ولا بدّ أن يجابه بالمقاومة.

وعليه أن يدرك كذلك أن هناك كثيراً من سوء الفهم تجاه العالم الإسلامي، بسبب الحروب الصليبية، والهجمات الوحشية على الإسلام، وينبغي أن تقل حدة هذه الهجمات، وذلك بالإقلاع عن مهاجمة الإسلام ونبي الإسلام ﷺ، وتقديم المساعدة التي يحتاجها العالم الإسلامي من أجل تسريع النهضة، والمساعدة في الإصلاحات السياسية والاقتصادية.[٢٩]

أما عن دور الإسلام نفسه، وإمكانية قيامه بدوره الفاعل في عملية النهوض والتنمية، وهل إحياء الإسلام الجاري في العالم الإسلامي يمكن أن يقدم أيّة مساعدة في إصلاح المجتمعات وتطويرها. يرى كثيرون -كما يقول المؤلف- أن الإسلام هو القوة الروحية والأخلاقية الأشد تأثيراً في الأرض كلها في هذه الأيام، وهذا يعود إلى أن الإسلام هو الحقيقة الوحيدة الحية في العالم الإسلامي، التي لها تأثيرها القوي، مما يجعلها تجذب الجماهير وتوحّدهم، بالرغم من تنوع أعراقهم وثقافاتهم، وتحفزهم على التصرف السليم بالرغم من تراكم أسباب الانحطاط.

ويرى المؤلف أن الإصلاح في فهم الإسلام من خلال تغيير مناهج التعليم، وزيادة التركيز على مقاصد الشريعة التي تشكل روح التعاليم الإسلامية، والاهتمام بالسلوك والقيم والأخلاق، كل هذا يساعد في إعادة البريق المميز للتعاليم الإسلامية، ويقلص الاختلاف، ويساعد في نبذ التعصب.

---

[٢٩] المرجع السابق ص٢٣١.

إن التأكيد على مقاصد الشريعة يجب أن يقترن بزيادة الاهتمام ببناء القيم والأخلاق، وبضرورة بعث المعرفة، مما يساعد على تغيير المواقف تجاه المسلمين وغيرهم، ويهيء الجو لمزيد من التسامح وإقامة العلاقات الودية مع الجميع، وإن هذا الإصلاح في فهم الإسلام يمكن أن يحدث عبر حوارات ودية بين العقلاء المعتدلين والتقليديين واللبراليين، أما إذا حاولت الدول فرض العلمانية باستخدام القوة، فإن النتيجة لن تؤدي إلا إلى تصلب المواقف، مما سيلحق بالأذى والضرر بالمجتمعات والأفراد.

وأخيراً تحدث المؤلف عن دور الحركات الإسلامية في هذا الإصلاح، واقترح أن تسعى هذه الحركات إلى تحبيب الناس بنفسها، بأن تجعل من نفسها قدوة أخلاقية لهم، تتجنب الصراع مع الناس أو مع الأحزاب الأخرى، أو فيما بينها، وينبغي عليها أن تحدد أولوياتها في العمل، وذلك بما يلي:

- أن تكون أولى أولوياتها تعليم الناس وتنشئتهم على المعايير الأخلاقية السامية.
- أن تسعى إلى الارتقاء الاجتماعي الاقتصادي، بالقضاء على الفقر والأمية، وإتاحة التعليم عالي الجودة للجميع، الفقراء والأغنياء على السواء.
- السعي نحو الإصلاح السياسي وحرية التعبير، والعمل على تحقيق سعادة الناس وراحتهم، ويجب أن تضع نصب عينيها عدم المجابهة مع الحكام أو مع الأحزاب الأخرى، فلا داعي أن تحرص في مثل هذه الظروف على دخول الانتخابات أو الوصول إلى السلطة، فمن الأفضل لها —كما يرى المؤلف– أن تكون على وئام مع جميع الأحزاب، وأن تسعى للحصول على مساعدتهم في تحقيق أي إصلاحات سياسية، وقضائية.
- القيام بمحاولة إيجاد تفاهم مع مختلف الجماعات الإسلامية الأخرى، مما يحقق إجماعاً بشأن مختلف الإصلاحات التعليمية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية.
- إنشاء علاقات ودية مع البلدان والمجتمعات الأخرى، وعليها أن تدرك بأن غير المسلمين يمثلون ما يقاربِ أربعة أخماس سكان العالم.

أما عن إمكانية النجاح في المستقبل؟ فيستبشر المؤلف بذلك، ويبشّر به، ويرى أن هناك عدداً من المؤشرات الحاسمة التي تدل على ذلك، أهمها: تراجع اللاشرعية السياسية،

وعودة الجنرالات والعسكريين إلى أماكنهم في حماية الحدود، وليس الخوض في أجواء السياسة، كما حصل في تركيا، وسقوط عدد من الحكام المستبدين في عدد من الدول العربية، وأنه من المتوقع سقوط آخرين، وما يصاحبه من استقلال كامل من السيطرة الأجنبية، وزيادة الوعي لدى الشعوب كافة، وإدراكهم الحاجة الماسة إلى المحاسبة السياسية، وضرورة تحقق الديمقراطية، التي تعود عليهم بما يلي:

- تساعد في تعزيز الاعتدال في مواقف الأحزاب السياسية، والعلمانية، والدينية.
- إدراك إلزامية العدل وأهميته، وضرورة رفاهية الجميع، بالقضاء على الفقر والبؤس.
- تمكين النساء من الدفاع عن حقوقهن، والحصول عليها بصيغة أكثر فاعلية، وتمكينهم من ممارسة التعليم والانخراط في العمل النافع الذي لا يمكن أن يقوم به غيرهن.
- ضرورة السعي إلى مزيد من الاستقامة في استخدام الموارد الحكومية، ووضع الأولويات واستخدام الاستراتيجيات الأكثر واقعية، لتحسين المرافق الصحية وإنشاء البنى التحتية، واعتماد الآراء المعتدلة المقبولة من قطاعات أوسع من السكان، مما يؤدي إلى زيادة مساحة التسامح بين طوائف المجتمع، وتقليص التطرف، وزيادة الاهتمام بالبحث العلمي، ونشر الثقافة والفكر السليم الذي يساعد على تحقيق التنمية والنهوض.[٣٠]

[٣٠] المرجع السابق، ص٢٤٤.